الاقتصاد المصري بين فرص النمو وتحديات الواقع

(القاهرة: معهد التخطيط القومي، [٢٠٠٦]).

معهد التخطيط في القاهرة أول مؤسسة أكاديمية وبحثية لتخطيط التنمية وتدريب الكوادر، وإجراء البحوث الكفيلة بحل المشاكل التي تطرأ في غمار تنفيذ تلك الخطط والذي أنشئ عام ١٩٦٠، أصدر قبل ستة أشهر تقريره الذي حمل عنوان: **الاقتصاد المصري بين فرص النمو وتحديات الواقع**، وقد وطأ التقرير بفصل تمهيدي عن أهم التطورات العالمية والإقليمية والمحلية، وكان أبرزها على المستوى العالمي:

تجاوز أسعار النفط في السوق العالمية حاجز ٤٥ دولاراً للبرميل في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ ليصل إلى ٦٠ دولاراً في الشهر الأخير من السنة المذكورة، وكذلك تصاعد معدلات البطالة في أنحاء متفرقة من المعمورة، وزيادة وتيرة نمو الناتج المحلي في عدد من الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي، ومنها الصين والولايات المتحدة. وإلى هذا أيضاً عدم نجاح الاقتصاد العالمي في معالجة مشكلة الفقر التي انتشرت في بلاد كثيرة وبخاصة في الدول النامية.

على المستوى الإقليمي حملت التطورات الاقتصادية بوادر مشجعة في ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي العربي الثنائي والمتعدد الأطراف في عام ٢٠٠٥، ومن ضمنها بدء تنفيذ السوق العربية الإلكترونية والبوابة الإلكترونية لمعلومات التجارة العربية.

وعلى المستوى المحلي شهدت الحياة الاقتصادية نشاطاً وتلاحقاً في أحداثها وتطوراتها على مستويات متعددة، فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٣,١ في المئة في ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ إلى ٥,١ في المئة في ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، واستمر التحسن في معدل النمو بسبب جهود السياسة المالية والنقدية، وكذلك كان الاستمرار في الوفاء بهدف توفير فرص العمل وتحسين معيشة الفئات الأولى بالرعاية وتحسين بيئة الاستثمار وتوسيع النطاق الجغرافي لبروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة للتصدير (الكويز).

وقد عالج التقرير في **الفصل الأول** موضوع مصادر نمو الناتج المحلي ومساهمة القطاعات وشركاء النمو، حيث تطرق إلى الاستثمار بوصفه المحرك

الرئيسي للنشاط الإنتاجي في القطاعات المختلفة وناقش مصادر الادخار الحكومي والعائلي، وقطاع الأعمال العام والخاص، وكذلك الاستثمار الأجنبي في مصر الذي وصل إلى نحو ٣٩٠١ مليون دولار في عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، وقد أكد هذا الفصل استمرار احتكار القطاع الخاص للناتج في كلّ من النشاط الزراعي، والسياحة، وتجارة الجملة، والتجزئة، والأنشطة العقارية بنسب تزيد على ٩٥ في المئة ويتقاسم مع القطاع العام في ناتج أنشطة الصناعة التعدينية والبناء والنقل والاتّصالات والخدمات، ويحتكر القطاع العام ناتج قطاعات الطاقة ونشاطي التأمين والتأمينات الاجتماعية.

في **الفصل الثاني** عرض التقرير لاتجاهات النمو ومؤشرات الأداء في القطاعات الاقتصادية، وأولها الزراعة، حيث يسيطر القطاع الخاص على أكثر من ٩٩ في المئة من ناتجها والتي اتسمت بتذبذب معدلات نمو الاستثمارات المنفذة فيها ووجود عدد من المعوقات، وثانيها، الصناعة التحويلية التي لها دور هام في جذب كافة قطاعات الاقتصاد القومي لما تتمتع به من درجة عالية من التشابك القطاعي وقطاع الطاقة (البترول والغاز والكهرباء)، وثالثها، قطاع الخدمات الإنتاجية والاجتماعية.

ويتعرض **الفصل الثالث** لموضوع الرفاه الاقتصادي للأفراد من منظور ديناميات الأسعار ومعدل التضخم، وملامح توزيع الدخل (بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ـ متوسط الدخل الحقيقي للفرد ـ ٦٢٤٦ جنيهاً في عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) وبعض مؤشرات التنمية البشرية التي توضح أن مصر كان ترتيبها ١١٩ من جملة ١٧٣، على مستوى العالم، كما إنَّ نسبة السكان تحت خطّ الفقر عند مستوى ٢ دولار في اليوم بلغت ٤٣,٩ في المئة. وأيضاً تعرض التقرير لأوضاع الاستهلاك النهائي (العائلي والحكومي) والدعم والاستهلاك الفعلي، حيث يقترح عدد غير قليل من الخبراء إلغاء الدعم العيني واستبداله بدعم نقدي مع ضرورة التحديد الدقيق للفئات المستحقة للدعم لتقليل ارتشاحات الدعم لفئات لا تستحقه ومن ثمّ ارتفاع مخصصات الدعم.

ويتعرض **الفصل الرابع** للسياسة المالية، والأداء المالي، وبخاصة أوضاع الموازنة العامة للدول وتطور عجز الموازنة العامة للدولة (بلغ العجز النقدي ٥٠,٧٥ مليار جنيه في عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ أي ما نسبته ٩,٤٦في المئة) وتعود أسباب تزايد العجز في العام المذكور إلى انخفاض بعض بنود الإيرادات مثل حصيلة الجمارك والمنح والإيرادات الأخرى، وارتفاع بعض بنود النفقات مثل الدعم والفوائد. كما عرض الفصل أيضاً لهيكل الإنفاق العام وهيكل الضرائب مثل الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية والضرائب على الممتلكات والضرائب على السلع والخدمات وضرائب التجارة الدولية وغيرها، وأخيراً يعرض الفصل لمصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وكذلك تزايد الدين العام.

أما **الفصل الخامس**، فيعرض للسياسة النقدية والأداء النقدي والمصرفي وسوق العمل والتطورات النقدية والمصرفية من

منظور السيولة المحلية والأصول المقابلة لها وأسعار الفائدة وتطور النشاط الإقراضي للبنوك. وبعد ذلك يتطرق الفصل إلى تطورات القطاع المالي غير المصرفي وهو سوق الأوراق المالية (حجم التداول وعدد الشركات المقيدة في البورصة وباقي مؤشرات الأداء)، وأخيراً يعرض التقرير لقطاع التأمين.

وحيث يمثل حجم التجارة الخارجية وأوضاع ميزان التجارة والمدفوعات مؤشراً لقوة الدولة الاقتصادية، يناقش **الفصل السادس** تطور حركة التجارة الخارجية، وميزان المدفوعات وذلك من منظور الميزان التجاري، وهيكل الصادرات والواردات السلعية، والتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات وميزان المدفوعات بأقسامه الثلاثة (ميزان المعاملات الجارية والتحويلات، وميزان المعاملات الرأسمالية، وحركة البنود التوازنية).

إن التحليلات في هذا الفصل تشير إلى وجود عجز كبير في الميزان التجاري في عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ بسبب تعويم الجنيه وارتفاع سعر الدولار في مقابل الجنيه المصري.

وأخيراً يقدم **الفصل السابع** تقييماً لتجربة المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) التي وقعتها مصر مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وذلك بعد عام من التطبيق مع إشارة خاصة للتجربتين المصرية والأردنية في هذا المجال. وإلى هذا يقدم الفصل حزمة من الوسائل على امتداد ستة محاور من أجل تعظيم فرص الاستفادة من إقامة المناطق الصناعية المؤهلة مثل:

- معالجة الاختلال الحادث نتيجة التركيز على المشاريع النسيجية.
- تطوير برامج التدريب.
- إعادة النظر في الحد الأدنى للأجور لتشجيع العاملين على الاستقرار وعدم التنقل بين الوظائف.
- محاولة وضع ضوابط تحول دون استحواذ العمالة الأجنبية على المناصب الإدارية والفنية واحتكارها.
- تعزيز البنية التحتية الداعمة للتصدير.
- محاولة اكتساب خبرات مهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية ■